صفحة من جهاد المجددين وفضحهم للمبتدعة الآثمين

*** الإمام المجدد الرباني الشاطبي صاحب كتاب الاعتصام وجهاده للبدع، وفضحه للمبتدعة:**

لا يعرف قدر الرجال إلاّ الرجل وإنما يعرف الفضل لأهله أهله، فللّه در الشيخ محمد رشيد رضا إذ يقول عن الإمام الشاطبي: «العلماء المستقلون في هذه الأمة ثلة من الأولين، وقليل من الآخرين. والإمام الشاطبي من هؤلاء القليل، وما رأينا من آثاره إلا القليل؛ رأينا كتاب «الموافقات» من قبل، ورأينا كتاب «الاعتصام» اليوم، فأنشدنا قول الشاعر:

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يُقالُ له قليلُ»

❑ وقال عن كتاب الشاطبي «الاعتصام» «تجد فيه علمًا صحيحًا لا تجده في غيره؛ لأنه مما فتح اللّه به على صاحبه دون غيره» و«لولا أن هذا الكتاب أُلّف في عصر ضعف العلم والدين في المسلمين لكان مبدأ نهضة جديدة لإحياء السنة، وإصلاح شئون الأخلاق والاجتماع، ولكان المصنف بهذا الكتاب وبصنوه كتاب «الموافقات» ـ الذي لم يسبق إلى مثله سابق أيضًا ـ من أعظم المجددين في الإسلام، فمثله كمثل الحكيم الاجتماعي، عبدالرحمن بن خلدون، كل منهما جاء بما لم يسبق إلى مثله، ولم تنتفع الأمة كما كان يجب ـ بعلمه.

كتاب «الموافقات» لا ندّ له في بابه «أصول الفقه وحكم الشريعة وأسرارها» وكتاب «الاعتصام» لا ندّ له في بابه، فهو ممتع مشبع»[1].

«كان الإمام الشاطبي ـ رحمه اللّه ـ مشهورًا بمقاومة البدع وأهلها، وكان يبين للناس السنن ويحذر من البدع.

---

(١) «الاعتصام» للشاطبي ـ مقدمة بقلم الشيخ محمد رشيد رضا (ص٣، ٤) ـ المكتبة التجارية ـ الكبرى بمصر.

وقد كان الإمام الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ أحد أولئك الأعلام الأفذاذ الذين كانت لهم جهود مميزة في محاربة البدع وأهلها.

وكان ـ رحمه اللَّه ـ تولى الخطابة في الجامع الأعظم، فلما حاول أن يبين للناس ما دخل على الخطابة والإمامة من البدع، وجد مقاومة شديدة من أرباب البدع؛ حيث نسبوه إلى البدعة والضلاله والغباوة والجهل»[1]، وفي ذلك يقول ـ رحمه اللَّه ـ:

«ابتدأت بأصول الدين عملاً واعتقاداً، ثم بفروعه المبنية على تلك الأصول؛ وفي خلال ذلك أبيّن ما هو من السنن أو من البدع، كما أبين ما هو من الجائز وما هو من الممتنع، وأعرض ذلك على علم الأصول الدينية والفقهية، ثم أطلب نفسي بالمشي مع الجماعة التي سمّاها رسول اللَّه ﷺ بالسواد الأعظم، في الوصف الذي كان عليه هو وأصحابه وترك البدع التي نصّ عليها العلماء أنها بدع وأعمال مختلفة.

وكنت في أثناء ذلك قد دخلت في بعض خطط الجمهور من الخطابة والإمامة ونحوها، فلما أردت الاستقامة على الطريق، وجدت نفسي غريبًا في جمهور أهل الوقت، لكون خططهم قد غلبت عليها العوائد، ودخلت على سننها الأصلية شوائب من المحدثات الزوائد، ولم يكن ذلك بدعًا في الأزمنة المتقدمة فكيف في زماننا هذا؟؟!

فتردد النظر بين ـ أن أتبع السنة على شرط مخالفة ما اعتاد الناس فلا بد من حصول نحو مما حصل لمخالفي العوائد، لا سيما إذا ادعى أهلها أن ما هم عليه هو السنة لا سواها إلا أن في ذلك العبء الثقيل. ما فيه من الأجر

(١) «الإمام الشاطبي ـ عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» لعبدالرحمن آدم علي (ص٨٧، ٨٨) ـ مكتبة الرشد.

الجزيل ـ وبين أن أتبعهم على شرط مخالفة السنة والسلف الصالح، فأدخل تحت ترجمة الضلال عائذًا باللَّه من ذلك، إلا أني أُوافق المعتاد، وأعد من المؤلفين، لا من المخالفين، فرأيت أن الهلاك في اتباع السنة هو النجاة، وأن الناس لن يغنوا عني من اللَّه شيئًا، فأخذت في ذلك على حكم التدريج في بعض الأُمور، فقامت عليَّ القيامة، وتواترت عليَّ الملامة، وفوّق إلى العتاب سهامه، ونسبت إلى البدعة والضلالة، وأنزلت منزلة أهل الغباوة والجهالة، وإني لو التمست لتلك المحدثات مخرجًا لوجدت، غير أن ضيق العطن، والبعد عن أهل الفطن، رقى بي مرتقى صعبًا وضيق عليَّ مجالاً رحبًا، وهو كلام يشير بظاهره إلى أن اتباع المتشابهات، لموافقات العادات، أولى من اتباع الواضحات، وإن خالفت السلف الأول.

وربما ألُّوا في تقبيح ما وجهت إليه وجهتي بما تشمئز منه القلوب، أو خرجوا بالنسبة إلى بعض الفرق الخارجة عن السنة شهادة ستكتب ويسألُون عنها يوم القيامة فتارة نسبت إلى القول بأن الدعاءَ لا ينفع ولا فائدة فيه كما يعزي إلى بعض الناس، بسبب أني لم ألتزم الدعاءَ بهيئة الاجتماع في أدبار الصلاة حالة الإمامة. وسيأتي ما في ذلك من المخالفة للسنة وللسلف الصالح والعلماء.

وتارة نسبت إلي الرفض وبغض الصحابة ﷺ، بسبب أني لم ألتزم ذكر الخلفاء الراشدين منهم في الخطبة على الخصوص، إذ لم يكن ذلك من شأن السلف في خطبهم، ولا ذكره أحد من العلماء المعتبرين في أجزاء الخطب. وقد سئل (أصبغ) عن دعاء الخطيب للخلفاء المتقدمين فقال: هو بدعة ولا ينبغي العمل به، وأحسنه أن يدعو للمسلمين عامة. قيل له: فدعاءَه للغزاة والمرابطين؟ قال: ما أرى به بأسًا عند الحاجة إليه، وإما أن يكون شيئًا يصمد له في خطبته دائمًا فإني أكره ذلك. ونص أيضًا عز الدين

ابن عبدالسلام: على أن الدعاءَ للخلفاء في الخطبة بدعة غير محبوبة.

وتارة أُضيف إليَّ القول بجواز القيام على الأئمة، وما أضافوه إلا من عدم ذكرى لهم في الخطبة، وذكرهم فيها محدث لم يكن عليه من تقدم.

وتارة أحملُ على التزام الحرج والتنطع في الدين، وإنما حملهم على ذلك أني التزمت في التكليف والفتيا الحمل علي مشهور المذهب الملتزم لا أتعداه، وهم يتعدونه ويفتون بما يسهل على السائل ويوافق هواه، وإن كان شاذًا في المذهب الملتزم أو في غيره. وأئمة أهل العلم على خلاف ذلك وللمسألة بسط في كتاب (الموافقات).

وتارة نسبتُ إلى معاداة أولياء اللَّه، وسبب ذلك أني عاديت بعض الفقراء المبتدعين المخالفين للسنة، المنتصبين ـ بزعمهم ـ لهداية الخلق، وتكلمت للجمهور على جملة من أحوال هؤلاء الذين نسبوا أنفسهم إلى الصوفية ولم يتشبهوا بهم.

وتارة نسبت إلى مخالفة السنة والجماعة، بناء منهم على أن الجماعة التي أمر باتباعها ـ وهي الناجية ـ ما عليه العموم، ولم يعلموا أن الجماعة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان. وسيأتي بيان ذلك بحول اللَّه، وكذبوا عليَّ في جميع ذلك، أو وهموا، والحمد للَّه على كل حال.

فكنت على حالة تشبه حالة الإمام الشهير عبدالرحمن بن بطة الحافظ مع أهل زمانه إذ حكى عن نفسه فقال: «عجبت من حالي في سفري وحضري مع الأقربين مني والأبعدين، والعارفين والمنكرين، فإني وجدت بمكة وخراسان وغيرهما من الأماكن أكثر من لقيت بها موافقًا أو مخالفًا، دعاني إلى متابعته على ما يقول، وتصديق قوله والشهادة له. فإن كنت صدقته فيما يقول وأجزت له ذلك ـ كما يفعله أهل هذا الزمان ـ سماني

موافقًا وإن وقفت في حرف من قوله أو في شيء من فعله ـ سماني مخالفًا، وإن ذكرت في واحد منها أن الكتاب والسنة بخلاف ذلك وارد، سماني خارجيًّا، وإن قرأت عليه حديثًا في التوحيد سماني مشبهًا، وإن كان في الرؤية سماني سالميًّا، وإن كان في الإيمان سماني مرجئيًّا، وإن كان في الأعمال، سماني قدريًّا، وإن كان في المعرفة سماني كراميًّا، وإن كان في فضائل أبي بكر وعمر، سماني ناصبيًّا، وإن كان في فضائل أهل البيت، سماني رافضيًّا، وإن سكت عن تفسير آية أو حديث فلم أجب فيهما إلا بهما، سماني ظاهريًّا، وإن أجبت بغيرهما، سماني باطنيًّا. وإن أجبت بتأويل؛ سماني أشعريًّا، وإن حجدتهما، سماني معتزليًّا، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني شفعويًّا، وإن كان في القنوت[1]، سماني حنفيًّا وإن كان في القرآن، سماني حنبليًّا، وإن ذكرت رجحان ما ذهب كل واحد إليه من الأخبار ـ إذ ليس في الحكم والحديث محاباة ـ قالوا: طعن في تزكيتهم. ثم أعجب من ذلك أنهم يسمونني فيما يقرءُون على من أحاديث رسول اللَّه ﷺ ما يشتهون من هذه الأسامي؛ ومهما وافقت بعضهم عاداني غيره، وإن داهنت جماعتهم أسخطت اللَّه تبارك وتعالى، ولن يغنوا عني من اللَّه شيئًا. وإني مستمسك بالكتاب والسنة وأستغفر اللَّه الذي لا إله إلا هو وهو الغفور الرحيم».

هذا تمام الحكاية فكأنه ـ رحمه اللَّه ـ تكلم على لسان الجميع. فقلما تجد عالمًا مشهورًا أو فاضلاً مذكورًا، إلا وقد نبذ بهذه الأُمور أو بعضها؛ لأن الهوى قد يداخل المخالف، بل سبب الخروج عن السنة الجهل بها، والقوى المتبع الغالب على أهل الخلاف، فإذا كان كذلك حمل على صاحب السنة،

(١) يريد القنوت في الوتر دائمًا، أما القنوت في صلاة الصبح، فالشافعية هم الذين يلتزمونه.

إنه غير صاحبها، ورجع بالتشنيع عليه والتقبيح لقوله وفعله، حتى ينسب هذه المناسب.

❑ وقد نقل عن سيد العبّاد بعد الصحابة (أويس) القرني أنه قال: «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدعا للمؤمن صديقًا، نأمرهم بالمعروف فيشتمون أعراضنا ويجدون على ذلك أعوانًا من الفاسقين، حتى ـ واللَّه ـ لقد رموني بالعظائم. وأيم اللَّه لا أدع أن أقوم فيهم بحقه».

فمن هذا الباب يرجع الإسلام غريبًا كما بدأ؛ لأن المؤالف فيه على وصفه الأول قليل، فصار المخالف هو الكثير، فاندرست رسوم السنة حتى مدت البدع أعناقها، فأشكل مرماها على الجمهور فظهر مصداق الحديث الصحيح.

ولما وقع عليَّ من الإنكار مع ما وقع ما هدى اللَّه إليه وله الحمد، لم أزل أتتبع البدع التي نبه عليها رسول اللَّه ﷺ وحذر منها، وبيّن أنها ضلالة وخروج عن الجادة وأشار العلماءُ إلى تمييزها والتعريف بجملة منها، لعلي أجتنبها فيما استطعت. وأبحث عن السنن التي كادت تطفئُ نورها تلك المحدثاتُ لعلي أجلو بالعمل سناها، وأُعدّ يوم القيامة فيمن أحياها، إذ ما من بدعة تحدث إلا ويموت من السنن ما هو مقابلتها، حسبما جاء عن السلف في ذلك.

❑ فعن ابن عباس قال: «ما يأتي على الناس من عام إلا أحدثوا فيه بدعة وأماتوا فيه سنة، حتى تحيا البدعة وتموت السنن».

❑ وفي بعض الأخبار: لا يحدث رجل بدعة إلا ترك من السنة ما هو خير منها.

❑ وعن لقمان بن أبي إدريس الخولاني أنه كان يقول: «ما أحدثت أُمة في دينها بدعة إلا رفع بها عنهم سنة.

❑ وعن حسان ابن عطية قال: «ما أحدث قوم بدعة في دينهم إلا نزع اللَّه من سنتهم مثلها ثم لم يُعدها إليهم إلى يوم القيامة، إلى غير ذلك مما جاء في هذا المعنى وهو مشاهد معلوم.

فوجوت بالنظر في هذا الموضع الانتظام في سلك من أحيا سنة وأمات بدعة. وعلى طول العهد ودوام النظر اجتمع لي في البدع والسنن أُصول قررت أحكامها الشرعية، وفروع طالت أفنانها لكنها تنتظمها تلك الأُصول، وقلما توجد على الترتيب الذي سنح في الخاطر، فمالت إلى بثها النفس، ورأت أنه من الأكيد الطلب[1] لما فيه من رفع الالتباس الناشئ بين السنن والبدع؛ لأنه لما كثرت البدع وعم ضررها، واستطار شررها، ودام الإكباب على العمل بها، والسكوت من المتأخرين عن الإنكار لها، وخلفت بعدهم خلوف جهلوا أو غفلوا عن القيام بفرض القيام فيها، صارت كأنها سنن مقررات، وشرائع من صاحب الشرع محررات، فاختلط المشروع بغيره، فعاد الراجع إلى محض السنة كالخارج عنها كما تقدم، فالتبس بعضها ببعض، فتأكد الوجوب بالنسبة إلى من عنده فيها علم؛ وقلما صنف فيها على الخصوص تصنيف، وما صنف فيها فغير كاف في هذه المواقف، مع أن الداخل في هذا الأمر اليوم فاقدُ المساعد عديمُ المعين؛ فالموالى له يخلد به إلى الأرض، ويلقي له باليد إلى العجز عن بث الحق، بعد رسوخ العوائد في القلوب، والمعادي يرميه بالأردبيس، ويروم أخذه بالعذاب البئيس؛ لأنه يرد عوائده الراسخة في القلوب، المتداولة في الأعمال، دينًا يتعبد به، وشريعة يسلك عليها لا حجة له إلا عمل الآباء والأجداد، مع بعض الأشياخ العالمين، كانوا من أهل النظر في هذه الأمور أم لا. ولم يلتفتوا إلى أنهم عند موافقتهم للآباء والأشياخ مخالفون للسلف الصالح، فالمتعرض لمثل هذا الأمر

(١) كذا في الأصل، ولعل فيها تحريفًا من النساخ.

ينحو نحو عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه في العمل حيث قال: ألا وإني أعالج أمرًا لا يعين عليه إلا اللَّه قد فنى عليه الكبير، وكبر عليه الصغير، وفصح عليه الأعجمي، وهاجر عليه الأعرابي، حتى حسبوه دينًا لا يرون الحق غيره.

وكذلك ما نحن بصدد الكلام عليه، غير أنه أمر لا سبيل إلى إهماله، ولا يسع أحدٌ ممن له منَّة إلا الأخذ بالحزم والعزم في بثه، بعد تحصيله على كماله، وإن كره المخالف فكراهيته لا حجة فيها على الحق ألا يرفع منارُه، ولا تكشف وتجلى أنواره، فقد خرج أبو الطاهر السِّلفي بسنده إلى أبي هريرة أن النبي ﷺ قال له: **«يا أبا هريرة علِّم الناس القرآن وتعلمه، فإنك إن مُت وأنت كذلك زارت الملائكة قبرك كما يزار البيت العتيق، وعلِّم الناس سنتي وإن كرهوا ذلك، وإن أحببت ألا توقف على الصِّراط طرفة عين حتى تدخل الجنة فلا تحدث في دين اللَّه حدثًا برأيك»**.

قال أبو عبداللَّه بن القطان: وقد جمع اللَّه له ذلك كله من إقراء كتاب اللَّه والتحديث بالسنة، أحب الناس أم كرهوا، وترك الحدث حتى إنه كان لا يتأوَّل شيئًا مما روى، تتميمًا للسلامة من الخطإ.

على أن أبا العرب التميمي حكى عن ابن فروخ أنه كتب إلى مالك بن أنس: إن بلدنا كثير البدع وإنه ألف كلامًا في الرد عليهم. فكتب إليه مالك يقول له: إن ظننت ذلك بنفسك خفت أن تزل فتهلك. لا يرد عليهم إلا من كان ضابطًا عارفًا بما يقول لهم لا يقدرون أن يعرجوا عليه فهذا لا بأس به، وأما غير ذلك فإني أخاف أن يكلمهم فيخطئ فيمضوا على خطئه أو يظفروا منه بشيءٍ فيطغوا ويزدادوا تماديًا على ذلك.

وهذا الكلام يقضي لمثلي بالإحجام دون الإقدام، وشياع هذا النكر وفشوُّ العمل به وتظاهر أصحابه يقضي لمن له بهذا المقام منَّةٌ بالإقدام دون الإحجام؛ لأن البدع قد عمت وجرت أفراسها من غير مغير ملءَ أعنتها.

❑ وحكى ابن وضاح عن غير واحد: أن أسد بن موسى كتب إلى أسد ابن الفرات: اعلم يا أخي أن ما حملني على الكتب إليك ما أنكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك اللَّه من إنصافك الناس، وحسن حالك مما أظهرت من السنة، وعيبك لأهل البدع وكثرة ذكرك لهم وطعنك عليهم، فقمعهم اللَّه بك، وشدَّ بك ظهر أهل السنة، وقواك عليهم بإظهار عيبهم، والطعن عليهم، وأذلَّهم اللَّه بذلك وصاروا ببدعتهم مستترين. فأبشر يا أخي بثواب اللَّه، واعتد به من أفضل حسناتك من الصلاة والصيام والحج والجهاد. وأين تقع هذه الأعمال من إقامة كتاب اللَّه وإحياء سنة رسوله ﷺ؟! وقد قال رسول اللَّه ﷺ: **«من أحيا شيئًا من سنتي كنت وأنا وهو في الجنة كهاتين»** وضم بين إصبعيه.

وقال ﷺ: **«أيُّما داعٍ دعا إلى هذه فاتبع عليه كان له مثل أجر من تبعه رلى يوم القيامة»**.

فمن يدرك يا أخي هذا بشيءٍ من عمله؟! وذكر أيضًا: إن للَّه عند كل بدعة كيد بها الإسلامُ وليًّا للَّه يذب عنها، وينطق بعلامتها، فاغتنم يا أخي هذا الفضل وكن من أهله؛ فإن النبي ﷺ قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن فأوصاه وقال: **«لأن يهدي اللَّه بك رجلاً واحداً خير لك من كذا وكذا»**. وأعظم القول فيه. فاغتنم ذلك وادع إلى السنة حتى يكون لك في ذلك أُلفة وجماعة يقومون مقامك إن حدث بك حدث، فيكونون أئمة بعدك فيكون لك ثواب ذلك إلى يوم القيامة كما جاءَ الأثر. فاعمل على بصيرة ونية حسنة فيرد اللَّه بك المبتدع والمفتون الزائغ الحائر، فتكون خلفًا من نبيك ﷺ فأَحْي كتاب اللَّه وسنة نبيه، فإنك لن تلقى اللَّه بعمل يشبهه.

❑ انتهى ما قصدت إيراده من كلام أسد ـ رحمه اللَّه. وهو مما يقوى جانب الإقدام مع ما روى عن عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه أنه خطب الناس فكان

من جملة كلامه في خطبته أن قال: واللَّه إني لولا أن أُنعش سنة قد أُميتت، أو أن أُميت بدعة قد أُحييت، لكرهت أن أعيش فيكم فواقًا.

❑ وخرَّج ابن وضاح في كتاب القطعان وحديث الأوزاعي أنه بلغه عن الحسن أنه قال: لن يزال للَّه نصحاءُ في الأرض من عباده يعرضون أعمال العباد على كتاب اللَّه فإذا وافقوه حمدوا اللَّه، وإذا خالفوه عرفوا بكتاب اللَّه ضلالة من ضل وهدى من اهتدى، فأولئك خلفاء اللَّه.

❑ وفيه عن سفيان قال: اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا من قلة أهله، فوقع الترديد بين النظرين.

ثم إني أخذت في ذلك مع بعض الإخوان الذين أحللتهم من قلبي محل السويداء وقاموا لي في عامة أدواء نفسي مقام الدواء، فرأوا أنه من العمل الذي لا شبهة في طلب الشرع نشره، ولا إشكال في أنه بحسب الوقت من أوجب الواجبات، فاستخرت اللَّه تعالى في وضع كتاب يشتمل على بيان البدع وأحكامها وما يتعلق بها من المسائل أُصولاً وفروعًا وسميته بـ «الاعتصام». واللَّه أسأل أن يجعله عملاً خالصًا، ويجعل ظل الفائدة به ممدودًا لا قالصًا، والأجر على العناء فيه كاملاً لا ناقصًا؛ ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم[1].

* خمس قواعد من الشاطبي في ذم البدع وأهلها:

❑ قعد الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ قواعد في ذم البدع وأهلها:

القاعدة الأولى: عدم استقلال العقل بمعرفة مصالح دينيوية أو أخروية:

❑ قال ـ رحمه اللَّه ـ: «لا خفاء أن البدع من حيث تصورها يعلم

(١) «الاعتصام» للشاطبي (ص٢٥ ـ ٣٥) باختصار.

العاقل ذمها؛ لأن اتباعها خروج عن الصراط المستقيم، ورمي في عماية، وبيان ذلك من جهة النظر والنقل الشرعي العام».

أما النظر فمن وجوه:

أحدها: القاعدة الأولى:

«أنه قد علم بالتجارب والخبرة السارية في العالم من أول الدنيا إلى اليوم أن العقول غير مستقلة بمصالحها استجلابًا لها، أو مفاسدها استدفاعًا لها؛ لأنها إما دنيوية، أو أخروية. فأما الدنيوية فلا يستقل استدراكها على التفصيل البتة لا في ابتداء وضعها أولاً، ولا في استدراك ما عسى أن يعرض في طريقها، إما في السوابق وإما في اللواحق.

وأما المصالح الأخروية، فأبعد عن مصالح المعقول من جهة وضع أسبابها، وهي العبادات مثلاً، فإن العقل لا يشعر بها على الجملة، فضلاً عن العلم بها على التفصيل».

إلى أن قال: «فعلى الجملة: العقول لا تستقل بإدراك مصالحها دون الوحي، فالابتداع مضاد لهذا الأصل لأنه ليس له مستند شرعي بالفرض، فلا يبقى إلا ما ادعوه من العقل»[1].

القاعدة الثانية: المبتدع يستدرك على الشارع:

❑ يبين فيها الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «أن الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان؛ لأن الله تعالى قال فيها: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا**﴾ [المائدة: ٣].

● وفي الحديث: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها الأعين

(١) «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٤٦ ـ ٤٧).

ووجلت منها القلوب، فقلنا يا رسول اللَّه، إن هذه موعظة مودع، فما تعهد إلينا؟ قال: «**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، ولا يزيغ عنها إلا هالك، ومن يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي**»[1] الحديث.

وثبت أن النبي ﷺ لم يمت حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج إليه في أمر الدين والدنيا، وهذا لا مخالف عليه من أهل السنة.

فإذا كان كذلك، فالمبتدع إنما محصول قوله بلسان حاله أو مقاله: أن الشريعة لم تتم، وأنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها؛ لأنه لو كان معتقدًا لكمالها وتمامها من كل وجه، لم يبتدع، ولا استدراك عليها، وقائل هذا ضال عن الصراط المستقيم»[2].

القاعدة الثالثة: «المبتدع معاند للشرع»:

❑ يبين فيها الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ: «أن المبتدع معاند للشرع ومشاق له؛ لأن الشارع قد عين لمطالب العبد طرقًا خاصة على وجوه خاصة، ونصر الخلق عليها بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وأخبر أن الخير فيها، وأن الشر في تعديها، إلى غير ذلك؛ لأن اللَّه يعلم ونحن لا نعلم، وأنه إنما أرسل الرسول ﷺ رحمة للعالمين، فالمبتدع راد لهذا كله؛ فإنه يزعم أن ثم طرقًا أخرى، ليس ما حصره الشارع بمحصور، ولا ما عينه بمتعين، كأن الشارع

---

(١) رواه أبو داود في كتاب السنة باب الزوم السنة: «سنن أبي داود» (٤/ ٢٠١)، «سنن الترمذي» (٥/ ٤٤)، قال الترمذي: حسن صحيح، «سنن ابن ماجه» (١/ ١٥/ ١٦)، والحديث بهذه الرواية التي ذكرها الشاطبي هي عند عبدالرحمن بن عمرو السلمي عند ابن ماجه، قال عنها الألباني: صحيح. انظر: «صحيح سنن ابن ماجه» (١/ ١٣ ـ ١٤). لكن الحديث اشتهر برواية يحيى بن أبي المطاع بدون «تركتكم على البيضاء».

(٢) «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٤٨ ـ ٤٩).

يعلم، ونحن أيضًا نعلم، بل ربما يفهم من استدراكه الطرق على الشارع، أنه يعلم ما لم يعلمه الشارع. وهذا وإن كان مقصودًا للمبتدع فهو كفر بالشريعة والشارع. وإن كان غير مقصود فهو ضلال مبين»[١].

القاعدة الرابعة: المبتدع مضاهٍ للشارع:

❑ يبيّن فيها: «أن المبتدع قد نزل نفسه منزلة المضاهي للشارع؛ لأن الشارع وضع الشرائع وألزم الخلق الجري على سننها، وصار هو المنفرد بذلك؛ لأنه حكم بين الخلق فيما كانوا فيه يختلفون، وإلا فلو كان التشريع من مدركات الخلق لم تنزل الشرائع، ولم يبق الخلاف بين الناس، ولا احتيج إلى بعث الرسل عليهم السلام.

هذا الذي ابتدع في دين اللَّه قد صير نفسه نظيرًا ومضاهيًا حيث شرع مع الشارع، وفتح للاختلاف بابًا، ورد قصد الشارع في الانفراد بالتشريع وكفى بذلك»[٢].

القاعدة الخامسة: المبتدع متبع للهوى:

❑ يبيّن فيها ـ رحمه اللَّه ـ: «أنه اتباع للهوى؛ لأن العقل إذا لم يكن متبعًا للشرع لم يبق له إلا الهوى والشهوة، وأنت تعلم ما في اتباع الهوى، وأنه ضلال مبين، ألا ترى قوله اللَّه تعالى: ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ**﴾ [ص: ٢٦].

فحصر الحكم في أمرين لا ثالث لهما عنده، وهو الحق والهوى، وعزل العقل مجردًا، إذ لا يمكن في العادة إلا ذلك.

---

(١) «الاعتصام» (١/ ٥٠ ـ ٥١).

(٢) «الاعتصام» (١/ ٥١ ـ ٥٢).

والمبتدع قدّم هوى نفسه على هدى اللَّه، فكان أضل الناس وهو يظن أنه على هدى فهذه قاعدة ينبغي أن تكون من بال الناظر في هذا المقام، وإن كانت أصولية فهذه نكتتها مستنبطة من كتاب اللَّه»[١].

*** فتوى الشاطبي فيما تنتحله طائفة الفقراء (الصوفية) في الأندلس:**

❑ سُئل الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ عن حكم ما تنتحله هذه الطائفة، فأجاب بما نصه:

«سألت ـ وفقني اللَّه وإياك ـ عن قوم يتسمون بالفقراء يجتمعون في بعض الليالي ويأخذون في الذكر، ثم في الغناء والضرب بالأكف، والشطح إلى آخر الليل.

والجواب، واللَّه الموفق للصواب:

إن اجتماعهم للذكر على صوت واحد إحدى البدع المحدثات التي لم تكن في زمن رسول اللَّه ﷺ، ولا في زمن الصحابة، ولا من بعدهم، ولا عرف ذلك قط في شريعة محمد عليه الصلاة والسلام، بل هو في البدع التي سماها رسول اللَّه ﷺ ضلالة وهي مردودة. ففي الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[٢]، يعني فهو مردود وغير مقبول، فذلك الذكر الذي يذكرونه غير مقبول. وفي رواية: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا هفو رد**»[٣].

---

(١) «الاعتصام» (١/ ٥٣).

(٢) الحديث متفق عليه: عن عائشة رضي الله عنها، «صحيح البخاري مع الفتح» (٥/ ٣٠١)، «صحيح مسلم بشرح النووي» (١٢/ ١٦)، «سنن أبي داود مع البذل» (١٨/ ١٤٦)، «سنن ابن ماجه» (١/ ٧)، «صحيح سنن ابن ماجه» للألباني (١/ ٧)، «مسند الإمام أحمد» (٦/ ٢٧٠).

(٣) «صحيح البخاري مع الفتح» (١٣/ ٣١٦)، «صحيح مسلم بشرح النووي» (١٢/ ١٦)، =

❑ وعن الحسن البصري أنه سئل عن هذا فنهى عن ذلك أشد النهي.

❑ قال مالك بن أنس: فما لم يكن يومئذ دينًا لم يكن اليوم دينًا، وإنما يعبد اللَّه بما شرع.

* **الغناء والشطح:**

❑ قال ـ رحمه اللَّه ـ: «وأما الغناء والشطح فمذمومان على ألسنة السلف الصالح.

❑ فعن الضحاك[1] ـ رحمه اللَّه ـ: «الغناء مفسدة للقلب مسخطة للرب».

❑ وقال المحاسبي: «الغناء حرام كالميتة».

❑ وسُئل مالك بن أنس عن الغناء الذي يفعل بالمدينة، فقال: إنما يفعله عندنا الفساق.

وهذا محمول على غناء النساء، وأما الرجال فغناؤهم مذموم أيضًا؛ بحيث إذا داوم أحد على فعله أو سماعه سقطت عدالته لما فيه من إسقاط المروءة ومخالفة السلف.

وعلى الجملة فواجب على كل من كان قادرًا على تغيير ذلك المنكر الفاحش القيام بتغييره وإخماد نار الفتنة، فإن البدع في الدين هلاك، وهي في الدين أعظم من السم في الأبدان»[2].

= «مسند الإمام أحمد بن حنبل» (٦/ ١٤٦، ١٨٠، ٢٥٦).

(١) الضحاك بن مزاحم الهلالي البلخي، الخراساني، أبو القاسم، مفسر، توفي سنة: ١٠٥هـ، له كتاب في التفسير. انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٩٨)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٤٥٣).

(٢) «الاعتصام» (١/ ٢٦٤ ـ ٢٨٥)، و«فتاوى الإمام الشاطبي» (ص١٩٣ ـ ١٩٤).

❑ سُئل الشيخ الحفار ـ شيخ الشاطبي ـ عن نفس السؤال السابق، فأجاب بما نصه:

«إن هذه الطائفة المنتمية للتصوف في هذا الزمان قد عظم الشرر بهم في الدين، وفشت مفسدتهم في بلاد المسلمين، يظهرون ما انطوى عليه باطنهم من الضلال من تحليل ما حرم اللَّه، والافتراء عليه، وعلى رسوله. وبالجملة فهم قوم استخلفهم الشيطان على حل عرى الإسلام وإبطاله، وهدم قواعده؛ فهم أعظم ضررًا على الإسلام من الكفار، بهيمة من البهائم في دينهم، ليس عندهم من الدين إلا الغناء والشطح، وأكل أموال الناس بالباطل، فسول لهم الشيطان، وزين لهم هذه الطريقة، التي هي لهو ولعب، ولبسوا فيها على الجهال بالذكر الذي يفتتحون به مجالسهم»[1].

* الشاطبي الغيور.. المُعظِّم لأسماء اللَّه الحسنى..

سمع الشاطبي من بعض من ينتمي إلى الطريقة الفقرية شرح لبعض الآيات القرآنية بألفاظ كفرية صريحة، وسئل الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ عن حكم القائل بذلك، فأفتى بقتله من غير استتابة. وهذا نص ما ما ورد:

«شهد عيه أحدهم بأنه فسر قوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، بأن الحي: حيا المرأة يعني فرج المرأة. وأن القيوم: ذكر الرجل ـ تعالى اللَّه عن أقوال المفترين ـ.

فأجاب الشاطبي:

أن الشهود الثلاثة قد اتفقوا على معنى واحد يقتضي الحكم بقتله من غير استتابة، أما عدم استتابته فلاستتاره بتلك المقالات، وأما قتله فلأن شهادتهم اجتمعت على أنه كافر بشريعة محمد ﷺ فإن الحي القيوم من

(١) «المعيار المعرب والجامع المغرب» للونشرين (١١/ ٤٢) ـ دار الغرب الإسلامي.

أسماء اللَّه ثابت في الشريعة قرآنًا وسنة على معناه المفهوم الخاص والعام. فتحريفه إلى ذلك المعنى الخسيس كفر يصحبه من الاستهزاء ما لا يخفى. وكل من كفر بشيء من الشريعة فهو كافر بجميعها حسبما هو منقول عن السلف الصالح. فالتفسير لهذين الإسمين العظيمين بما ذكر تكذيب من المفسر بما أتى فيهما في الشريعة»[1].

* الشاطبي المنصف العادل كلامه في الصوفية الأوائل موافق لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية:

❑ كان الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ كغيره من العلماء المنصفين العادلين في الصوفية الأوائل، يجل الأوائل الذين ما انحرفوا عن الشريعة، وإنما كان زهدهم عبارة عن ترك الانغماس في الملذات، والميل إلى التقشف والشدة في العيش بما يناسب أحوالهم وأذكارهم وأورادهم مما ورد بها الأثر.

❑ يقول الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ في ذلك:

«وأما الكلام في دقائق التصوف فليس ببدعة بإطلاق، ولا هو مما صح بالدليل بإطلاق، بل الأمر ينقسم»[2].

❑ وقال في موطن آخر:

«وأما ما يرجع إلى العوارض الطارئة على السالكين، إذا دخل عليهم نور التوحيد الوجداني، فيتكلم فيها بحسب الوقت والحال، وما يحتاج إليه في النازلة الخاصة رجوعًا إلى الشيخ المربى، وما بين له في تحقيق مناطها بفراسته الصادقة في السالك بحسبه، وبحسب العارض، فيداويه بما يليق به

(١) «المعيار المعرب والجامع المغرب» (٢/ ٥١١ ـ ٥١٣)، و«فتاوى الإمام الشاطبي» (ص١٨٩ ـ ١٩٠) رقم الفتوى ٤٦).

(٢) «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٢٠٧).

من الوظائف الشرعية والأذكار الشرعية، أو بإصلاح مقصده إن عرض فيه العارض، فمثل هذا لا بدعه فيه لرجوعه إلى أصل شرعي»[١].

❑ وقال أيضًا:

«ما يرجع إلى النظر في مدركات النفوس من العالم الغائب، وأحكام التجريد النفسي، والعلوم المتعلقة بعالم الأرواح، وذوات الملائكة والشياطين والنفوس الإنسانية والحيوانية، وما أشبه ذلك، وهو بلا شك بدعة مذمومة، إن وقع النظر فيه؛ فإنه لم يعهد مثله في السلف الصالح، وهو في الحقيقة نظر فلسفي، إنما يشتغل باستجلابه والرياضة لاستفادته أهل الفلسفة الخارجون عن السنة المعدودون في الفرقة الضالة، فلا يكون الكلام فيه مباحًا، فضلاً عن أن يكون مندوبًا إليه»[٢].

❑ ويذكر في موطن آخر أن عمل المتصوفة الأوائل لا ينبغي أن يعتبر به إلا إذا وافق أصل الشرع، وما لم يوافق ترك.

وهذا نص قوله: «كل ما عمل به المتصوفة المعتبرون في هذا الشأن لا يخلو: إما أن يكون مما ثبت له أصل في الشريعة أم لا.

فإن كان له أصل، فهم خلقاء به، كما أن السلف من الصحابة والتابعين خلقاء بذلك. وإن لم يكن له أصل في الشريعة فلا عمل عليه؛ لأن السنة حجة على جميع الأمة وليس عمل أحد من الأمة حجة على السنة»[٣].

❑ وبيَّن ـ رحمه اللَّه ـ أيضًا أن الصوفية ليسوا بمعصومين، وإنما يجوز عليهم من النسيان والخطأ والمعصية كبيرة كانت أو صغيرة كسائر الناس، فلا

---

(١) نفس المصدر السابق (١/٢٠٨).

(٢) نفس المصدر السابق (١/٢٠٩، ٢١٠).

(٣) المصدر السابق (١/٢١٧).

ينبغي قبول كل ما صدر منهم من الأعمال والأقوال إلا بعد عرضها على الكتاب والسنة.

وهذا نص قوله ـ رحمه اللَّه ـ:

«فالصوفية كغيرهم ممن لم يثبت له العصمة، فيجوز عليهم الخطأ والنسيان والمعصية كبيرتها وصغيرتها، فأعمالهم لا تعدو الأمرين.

فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ، ونقف على الاقتداء بمن لا يمتنع عليه الخطأ إذا ظهر في الاقتداء به إشكال، بل نعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة، فما قبلاه قبلناه، وما لم يقبلاه تركناه»[1].

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، ونبه عليه، فقال ـ رحمه اللَّه ـ:

«ولأجل ما وقع في كثير منهم من الاجتهاد والتنازع فيه، تنازع الناس في طريقهم، فطائفة ذمت الصوفية والتصوف، وقالوا: إنهم مبتدعون، خارجون عن السنة، وطائفة غلت فيهم، وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا طرفي هذه الأمور ذميم.

والصواب: أنهم مجتهدون في طاعة اللَّه، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة اللَّه، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب.

ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه، عاص لربه، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة، ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا

(١) «الاعتصام» للشاطبي.

منهج كالحلاج[١] مثلاً، فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه وأخرجوه عن الطريق»[٢].

* **العلماء العاملون هم السواد الأعظم وهم الجماعة:**

«أبو حمزة السكري هو الجماعة.. والسواد الأعظم محمد بن أسلم الطوسي»:

أورد الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ الحديث الصحيح المشهور في تفرّق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي «الجماعة»[٣]، وفي رواية: «ما أنا عليه وأصحابي»[٤]، وفي رواية: «السواد الأعظم»[٥].

ثم عدد أقوال أهل العلم في «الجماعة» وانتصر للقول الثاني منها فقال:

---

(١) الحسين بن منصور الحلاج الفارسي البيضاوي، صوفي ضال مضل، قال عنه الذهبي في «العبر» (١/ ٤٤٠) «ظهر أنه ادعى الإلهية، وصرّح بحلول اللاهوت في الناسوت، نودي عليه في بغداد: هذا أحد دعاة القرامطة فاعرفوه، وعلق مصلوبًا». قتل ببغداد سنة ٣٥٩هـ.

(٢) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١١/ ١٧ ـ ١٨).

(٣) رواه أحمد (٤/ ١٠٢)، وأبو داود (٤/ ١٩٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٢٨)، وأبو عاصم في «السنة» (١/ ٧، ٣٢ ـ ٣٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٣)، وحسنه الحافظ في تخريج أحاديث الكشاف (٤/ ٦٣)، وصححه الألباني في تحقيقه للسنة لابن أبي عاصم.

(٤) رواه الترمذي (٥/ ٦)، وقال: هذا حديث حسن غريب، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٨ ـ ٢٩)، والبغوي في «شرح السنة»، وقال الأرناؤوط: يتقوى بحديث معاوية الصحيح.

(٥) «السنة» لابن أبي عاصم (١/ ٣٤، ٤١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١١٥ ـ ١١٦)، والطبراني في «الأوسط»، و«الكبير» و«الواسطي في تاريخ واسط» (ص١٣٥)، وفيه راوٍ لم يسم، وبقية رجال الأوسط ثقات، وكذلك أحد إسنادي «الكبير» قال الألباني في حاشية السنة لابن أبي عاصم بعد ذكره لكلام الهيثمي هذا: «فإن كان الحديث عندهما من غير طريق الفطن هذا فهو حسن».

«الثاني: إنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين، فمن خرج مما عليه علماء الأمة مات ميتة جاهلية؛ لأن جماعة العلماء، جعلهم اللَّه حجة على العالمين، وهم المعنيون بقوله ﷺ: «إن اللَّه لن يجمع أمتي على ضلالة»؛ وذلك أن العامة عنها تأخذ دينها، وإليها تفزع من النوازل وهي تبع لها.

فمعنى قوله: «لن تجتمع أمتي» لن يجتمع علماء أمتي على ضلالة.

وممن قال بهذا عبداللَّه بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وجماعة من السلف، وهو رأي الأصوليين.

فقيل لعبداللَّه بن المبارك: من الجماعة الذين ينبغي أن نقتدي بهم؟ قال: أبو بكر وعمر، فلم يزل يحسب حتى انتهى إلى محمد بن ثابت[١]، والحسين بن واقد[٢].

فقيل: هؤلاء ماتوا: فمن الأحياء؟

قال: أبو حمزة السكري[٣]»[٤].

---

(١) انظر ترجمته في «الكامل» لابن عدي (٦/ ٢١٤٥)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ٨٥).

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٧٣).

(٣) هو محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري، قال أحمد: ما بحديثه عندي بأس، وقال الدوري: كان من ثقات الناس، ووثقه النسائي، وقال ابن عبدالبر: ليس بقوي، وقال النسائي: قد ذهب بصره في آخر عمره، وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فاضل من السابعة؛ مات سنة سبع أو ثمان وستين ومائة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٨٦)، «تقريب التهذيب» (٢/ ٢١٢، ٤١٤)، «تهذيب التهذيب»: (١٢/ ٧٩) في الكنى.

(٤) انظر: كلام ابن المبارك في: «سنن الترمذي بشرح عارضة الأحوذي» (٩/ ١١ ـ ١٣)، وقال الترمذي: وأبو حمزة هو محمد بن ميمون وكان شيخًا صالحًا، وإنما قال هذا في حياته عندنا، وفي «شرح السنة» للإمام البغوي (١/ ٢١٦)، وذكره الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه ـ عند ترجمة الحسين بن واقد في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٧٣)، وكذا عند ترجمته (٩/ ٤٨٧).

❑ وعن المسيب بن رافع قال: كانوا إذا جاءهم شيء من القضاء ليس في كتاب اللَّه ولا سنة رسول اللَّه سموه «صوافي الأمراء»، فجمعوا له أهل العلم، فما أجمع رأيهم عليه فهو الحق.

❑ وعن إسحاق بن راهويه نحو مما قال ابن المبارك».

قال ـ رحمه اللَّه ـ: «فعلى هذا القول، لا مدخل في السؤال لمن ليس بعالم مجتهد؛ لأنه داخل في أهل التقليد، فمن عمل منهم بما يخالفهم فهو صاحب الميتة الجاهلية، ولا يدخل أيضًا أحد من المبتدعين؛ لأن العالم أولاً لا يبتدع، وإنما يبتدع من ادعى لنفسه العلم وليس كذلك، ولأن البدعة قد أخرجته عن نمط من يعتد بأقواله.

وهذا بناء على القول بأن المبتدع لا يعتد به في الإجماع، وإن قيل بالاعتداد بهم فيه، ففي غير المسألة التي ابتدع فيها؛ لأنهم في نفس البدعة مخالفون للإجماع، فعلى كل تقدير لا يدخلون في السواد الأعظم رأسًا».

❑ ثم بعد سرد أقوال العلماء[1] في معنى الجماعة قال ـ رحمه اللَّه ـ:

«فلنأخذ ذلك أصلاً ونبني عليه معنى آخر، وذلك أن الجميع اتفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد، سواء ضموا إليهم العوام أم لا، فإن لم يضموا إليهم فلا إشكال أن الاعتبار إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم، فمن شذ عنهم فمات؛ مات ميتة جاهلية.

وإن ضموا إليهم العوام فبحكم التبع؛ لأنهم غير عارفين بالشريعة، فلا بد من رجوعهم في دينهم إلى العلماء؛ فإنهم لو تمالئوا على مخالفة العلماء فيما حدوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمر، لقلة العلماء وكثرة الجهال.

(١) انظر هذه الأقوال الخمسة في «الاعتصام» (٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦٥).

فلا يقول أحد: إن اتباع الجماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة، والمذمومون في الحديث.

بل الأمر بالعكس، وإن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا، والعوام هم المفارقون للجماعة إن خالفوا، فإن وافقوا فهو الواجب عليهم.

فلا يمكن أن يعتبر العوام في هذه المعاني بإطلاق، وعلى هذا لو فرضنا خلو الزمان عن مجتهد لم يمكن اتباع العوام لأمثالهم، ولا عد سوادهم أنه السواد الأعظم المنبه عليه في الحديث الذي من خالفه فمنته جاهلية، بل يتنزل النقل عن المجتهدين منزلة وجود المجتهدين، فالذي يلزم العوام مع وجود المجتهدين هو الذي يلزم أهل الزمان المفروض الخالي عن المجتهد».

واستطرد قائلاً: «وأيضًا فاتباع نظر من لا نظر له، واجتهاد من لا اجتهاد له محض ضلالة، ورمي في عماية، وهو مقتضي الحديث الصحيح: **«إن اللَّه لا يقبض العلم انتزاعًا»** الحديث[1].

وروى أبو نعيم عن محمد بن القاسم الطوسي[2] قال: سمعت إسحاق ابن راهويه وذكر في حديث رفعه إلى النبي ﷺ قال: **«إن اللَّه لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم»**.

---

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٥٠)، كتاب العلم (٦/ ٢٦٦٥)، كتاب العتصام بالكتاب والسنة، «صحيح مسلم» (٤/ ٢٠٥٨)، كتاب العلم «سنن الترمذي» (٥/ ٣١)، كتاب العلم «سنن ابن ماجه» (١/ ٢٠٠)، المقدمة، «مسند الإمام أحمد» (٢/ ١٦٢، ١٩٠)، «سنن الدارمي» (١/ ٧٧)، «مشكل الآثار» للطحاوي (١/ ١٢٧)، «مسند الحميدي» (١/ ٢٦٥)، «الزهد» لابن المبارك (٢٨١)، «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبدالبر (١/ ١٤٩)، «موضح أوهام الجمع» للبغدادي (٣٢١).

(٢) هو محمد بن القاسم، أبو عبداللَّه، خادم محمد بن أسلم، هذا قدر ما وقفت عليه من ترجمته. ذكره أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٣٨)، ونقله منه الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٩٦).

فقال رجل: يا أبا يعقوب ـ من السواد الأعظم؟ فقال: محمد بن أسلم[١] وأصحابه، ومن تبعهم.

ثم قال إسحاق: لو سألت الجهال عن السواد الأعظم لقالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو في الجماعة، ثم قال إسحاق: لم أسمع عالمًا منذ خمسين سنة كان أشد تمسكًا بأثر النبي ﷺ من محمد بن أسلم»[٢].

❑ قال الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ: «فانظر في حكايته تتبين غلط من ظن أن الجماعة هي جماعة الناس وإن لم يكن فيهم عالم، وهو وهم العوام، لا فهم العلماء. فليثبت الموفق في هذه المزلة قدمه لئلا يضل عن سواء السبيل»[٣].

ويؤيد كلام الشاطبي قول العلماء أن الفرقة الناجية هم: «أصحاب الحديث كما قال علي بن المديني وقول الإمام أحمد: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم»[٤].

* الدين النصيحة.. وكل يؤخذ من قوله ويترك:

رحم اللَّه الشاطبي بذبه عن السنة، وتنفيره من البدع وجهاده لأهلها

---

(١) محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد، أبو الحسنالكندي، مولاهم، الطوسي، من حفاظ الحديث، اشتهر بالصلاح، ونعته الذهبي بشيخ المشرق، توفي سنة ٢٤٢هـ من كتبه «المسند» و«الرد على الجهمية»، و«الإيمان والأعمال في الرد على الكرامية» انظر: «الجرح والتعديل» للرازي (٧/ ٢٠١)، «حلية الأولياء» للأصفهاني (٩/ ٢٣٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٩٥)، «شذرات الذهب» (٢/ ١٠٠)، «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٤).

(٢) «حلية الأولياء» (٩/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

(٣) «الاعتصام» (٢/ ٢٦٧).

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢).

بقلمه ولسانه وغفر اللَّه له فيما حاد فيه عن عقيدة السلف في الأسماء والصفات فإنه أشعري، يقول بقولهم في الرؤية ويقول بالتفويض في الاستواء والصفات السمعية كالوجه، واليدين، والعين، والرجل، والضحك والنزول، وينحي منحى الأشاعرة في الإيمان، وصفة الكلام للَّه تبارك وتعالى، ويقول في التأويل خاصة في صفات الباري بقول الأشعرية، ويرى أن ذلك فرع من الفروع[1] عفا اللَّه عنه وغفر له.

* * *

(١) انظر «الإمام الشاطبي.. عقيدته وموقفه من البدع» الباب الثاني كله (ص١٥٩ ـ ٣٠٤).

obeikandl.com